قصر الرئاسة ساحة لتظاهرة مؤيدة وأخرى مناهضة للإعلان الدستوري

معركة «الاتحادية».. «الإخوان» في مواجهة معارضي «الريس»

معارضون أمام قصر الرئاسة

مؤيدو مرسي

القاهرة – «ا. ف. ب»: واصل المئات من معارضي الرئيس المصري محمد مرسي امس الاعتصام امام قصر الرئاسة في القاهرة غداة تظاهرة حاشدة طالبته مساء الثلاثاء بسحب اعلانه الدستوري الذي يمنحه سلطات شبه مطلقة وبالغاء الاستفتاء على مشروع الدستور الجديد في الوقت الذي دعت فيه جماعة الاخوان المسلمين، التي ينتمي اليها الرئيس المصري محمد مرسي، انصارها الى التظاهر «لحماية الشرعية» عصر الامس امام القصر.

وسارعت القوى المعارضة بالرد على هذه الدعوة بتنظيم تظاهرة امام القصر ايضا.

وقال المتحدث باسم الجبهة الوطنية للعدالة والديموقراطية محمد واكد «اتفقنا بالتنسيق مع القوى الثورية على التظاهر امام القصر الرئاسي. اذا لم يهاجمنا الاخوان المسلمين فان الامور ستجرى على خير. واذا حدث ذلك فاننا سنحمل مرسي المسؤولية».

من جانبه قال محمود غزلان المتحدث الاعلامي باسم جماعة الاخوان في بيان ان الدعوة للتظاهر جاءت «لحماية الشرعية بعد التعديات الفاشمة التي قامت بها فئة، الثلاثاء، تصورت انها يمكن ان تهز الشرعية او تفرض رأيها بالقوة»...

من جانبهم نصب المعتصمون خياما امام قصر الاتحادية الرئاسي في ضاحية مصر الجديدة.

وقد عاد مرسي صباح الامس الى القصر ليباشر مهام عمله كما قال احد مساعديه لفرانس برس.

وكانت وزارة الداخلية ذكرت امس الاول انه غادر القصر مساءا في موعده المحدد بعد انتهاء اجتماعاته الرسمية وعاد الى منزله في حي التجمع الخامس بضواحي العاصمة.

وعنونت امس صحيفة الشروق «الانذار الاخير. الرئاسة تحت الحصار» فيما عنونت الوطن المستقلة «ثورة على باب الرئيس».

كما واصل المئات من المعارضين الاخرين الاعتصام في ميدان التحرير بوسط القاهرة في عشرات الخيم التي نصبوها منذ نحو اسبوعين.

واطلق عشرات الناشطين دعوات عبر شبكات التواصل الاجتماعي لجمع الاغطية والمواد الغذائية لدعم المحتجين الذين اكدوا انهم لن يتركوا الميدان قبل ان يلغي مرسي اعلانه الدستوري الذي اصدره في 22 نوفمبر الماضي.

ويؤكد مرسي، الذي يواجه اسوأ ازمة سياسية منذ توليه الرئاسة في يونيو الماضي، على ان هذه الاجراءات التي اتخذها والتي تمنحه حصانة من القضاء كما تحصن الجمعية التاسيسية للدستور التي ينتمي معظم اعضائها الى التيار الاسلامي اجراءات «مؤقتة» تهدف الى انهاء المرحلة الانتقالية المضطربة.

واشنطن تعرب عن قلقها وتدعو للحفاظ على «سلمية التظاهر»

وترى القوى الليبرالية والمدنية واليسارية ان الدستور الجديد لا يضمن الكثير من الحقوق والحريات الاساسية مثل حرية التعبير كما يفتح الطريق امام تطبيق متشدد للشريعة.

والاربعاء طالبت جبهة الانقاذ الوطني، التي تضم قوى المعارضة وعلى راسهم المدير العام السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية محمد البرادعي والامين العام السابق للجامعة العربية عمرو موسى والمرشح السابق للرئاسة حمدين صباحي، الرئيس مرسي بالغاء اعلانه الدستوري.

كما طالبته بالغاء الاستفتاء على مسودة الدستور المقرر في 15 من الشهر الجاري وتشكيل جمعية تاسيسية جديدة تمثل كل اطياف المجتمع المصري تمثيلا حقيقيا ولا تمثل تيارا واحدا كما ذكرت وسائل الاعلام اليوم.

وقد اثار هذا الاعلان الدستوري حالة استقطاب شديدة في المجتمع المصري وتعبئة كبيرة في الشارع لمعارضيه وايضا لانصاره في جماعة الاخوان المسلمين، التي ينتمي اليها، والاحزاب السلفية المتحالفة معها.

ومساء امس الاول تمكن المتظاهرون من قطع حاجز الاسلاك الشائكة المحيط بالقصر الرئاسية على مسافة بعضة امتار ما دفع قوات الامن الى استخدام قنابل الغاز المسيل للدموع قبل ان تضطر الى التراجع سامحة للمحتجين بالوصول الى بوابة القصر كما افاد مراسلو فرانس برس.

وردد المتظاهرون، الذين اعتلى بعضهم اعمدة الانارة، الهتافات التي استخدمت اثناء الثورة التي اطاحت بالرئيس السابق حسني مبارك في مطلع 2011، مثل «ارحل، ارحل» و«الشعب يريد اسقاط النظام». كما اتهموا جماعة الاخوان المسلمين بالتخلي عن الثورة هاتفين «بيع بيع بيع، بيع الثورة يا بديع» في اشارة الى المرشد العام للجماعة محمد بديع.

في الوقت نفسه جرت تظاهرات حاشدة ايضا في الاسكندرية «شمال» وفي مدينتي سوهاج والمنيا «الصعيد الاوسط».

وفي المنيا مزق متظاهرون صورة للرئيس امام مقر حزب العدالة والتنمية، الجناح السياسي لجماعة الاخوان المسلمين والذي كان مرسي رئيسه قبل انتخابه رئيسا للبلاد، ما اسفر عن مواجهات بين المتظاهرين وانصار الاخوان كما افاد شهود عيان. وقال مسؤول امني ان الشرطة استخدمت الغاز المسيل للدموع.

وقد دفع هذا الوضع الولايات المتحدة الى حث قوى المعارضة الثلاثاء على الحفاظ على «سلمية التظاهر».

وقال مساعد المتحدث باسم وزارة الخارجية مارك تونر «نريد فقط حث المتظاهرين على التعبير عن ارائهم بطريقة سلمية. اذ تشهد مصر حاليا الكثير من التوترات».

للمطالبة بقرار يجبر إسرائيل على وقف نشاطاتها الاستيطانية

عباس: سنطرق أبواب مجلس الأمن.. باسم دولة فلسطين

«السلطة»: حكومة نتانياهو باتت تتحدى الإرادة الدولية ووضعت مستقبل السلام في خطر

غزة – «كونا»: قررت القيادة الفلسطينية التوجه الى مجلس الامن الدولي باسم دولة فلسطين للمطالبة باصدار قرار ملزم لاسرائيل لوقف اجراءاتها التوسعية المدمرة وجميع اشكال النشاط الاستيطاني في المناطق الفلسطينية.

جاء هذا الاعلان في بيان اصدرته القيادة الفلسطينية بعد اجتماع عقدته برئاسة رئيس دولة فلسطين محمود عباس في مدينة رام الله الليلة قبل الماضية ناقشت فيه عدة قضايا لاسيما مسالة الاستيطان الاسرائيلي.

واكدت القيادة ان توجهها الى مجلس الامن الدولي بشان الاستيطان يشكل الخطوة الاولى في اطار مواجهة هذه السياسة.

واعربت عن ثقتها «بالنصر الذي سيحققه الفلسطينيون على ضوء الانجاز التاريخي الذي تحقق من خلال حصول فلسطين على مكانة دولة ذات عضوية مراقبة في الجمعية العامة للامم المتحدة ومن خلال تاييد دولي كاسح فاق جميع التوقعات.. وللتغيير الذي وقع في مواقف بلدان عديدة نحو تاييد الحق الفلسطيني في تقرير المصير والاستقلال».

واشارت الى ان «هذا التاييد ادى الى التوصل لما يقارب الاجماع الدولي على ان قيام دولة فلسطين المستقلة على حدود عام 1967 وعاصمتها القدس هو ضرورة عاجلة لانجاز السلام الحقيقي في المنطقة».

واكدت القيادة الفلسطينية مواصلة العمل على الساحة الدولية ومع جميع الهيئات المعنية من اجل ترسيخ مكانة دولة فلسطين وتفعيل عملية سياسية حقيقية وفعالة لانجاز رحيل الاحتلال عن كامل اراضي دولة فلسطين.

واعلنت اسرائيل خلال الايام الاخيرة عن عدة مشاريع استيطانية كبيرة تشمل بناء الاف المساكن في القدس والضفة الغربية الامر الذي ادى الى تفجير مواجهة دبلوماسية حادة مع الولايات المتحدة وعدة دول اوروبية.

واتبع هذه المواجهة التي شملت انتقادات وجهت للحكومة الاسرائيلية اصدار الاخيرة امرا جديدا الى اللجنة اللوائية للتنظيم والبناء في القدس باقرار بناء 1600 وحدة استيطانية بالقدس الشرقية في تحد واضح للارادة الدولية.

وشددت القيادة الفلسطينية في بيانها على الحاجة لتامين بناء مؤسسات وطنية راسخة للدولة ولجميع تجمعات الشعب الفلسطيني.

عباس في ختام اجتماع امس الأول

تشكيل لجنة عليا لمتابعة عملية تطبيق قرار الأمم المتحدة بشأن العضوية

وقررت تشكيل لجنة عليا لمتابعة العملية السياسية والتنظيمية الخاصة بتطبيق قرار الامم المتحدة بشان عضوية دولة فلسطين وتحديد الخطوات المطلوبة على جميع الصعد من اجل قطع كل المراحل الكفيلة بتحقيق اغراض هذا القرار.

وتعهدت القيادة بانها سوف تواجه «بحزم وتصميم القرارات الاستيطانية الاخيرة في القدس ومحيطها» محذرة من ان «مصير حل الدولتين ومستقبل العملية السياسية سوف يعتمد على احباط هذا المشروع الاخطر في تاريخ التوسع الاستيطاني والعنصري».

وقالت «انها ستعمل بكل السبل السياسية والشعبية للتصدي لهذا العمل العدواني الذي اقدمت عليه حكومة نتنياهو في اليوم التالي لقرار الامم المتحدة الخاص بالاعتراف بفلسطين كدولة غير عضو ومراقب فيها».

واعتبرت ان حكومة نتنياهو بمشروعها الاخير باتت تتحدى الارادة الدولية ومواقف جميع دول العالم التي اكدت ان مستقبل السلام والامن اصبح امام خطر محدق وغير مسبوق بفعل هذه القرارات الاسرائيلية.

ولفتت الى انها ستعمل كذلك على المتابعة الحثيثة لمواجهة سياسة العقوبات الجماعية بما فيها تجميد استحقاقات السلطة المالية باعتبارها انتهاكا يعاقب عليه القانون الدولي.

واشارت الى ان «جرائم الحرب الاسرائيلية سواء الاستيلاء على اراضي دولة فلسطين ومحاولة تمزيق وحدتها الجغرافية وتطويق القدس بحزام استيطاني والاعتداء على اموال شعبنا سوف يتم التعامل معها والرد عليها بما تستحقه وتمثله من مخاطر بالغة».

ودعت الى التطبيق العاجل للقرار الذي اصدرته لجنة المتابعة العربية بتوفير شبكة امان مالية للسلطة بما لا يقل عن 100 مليون دولار شهريا لمعالجة الاثار المترتبة على سياسة العقوبات الجماعية الاسرائيلية.

واكدت تصميم الشعب الفلسطيني على الصمود امام هذه السياسة العنصرية الاسرائيلية مشيرة الى انه «يرى في مسارعة الاشقاء العرب الى دعم السلطة ماليا عنصرا حيويا لتعزيز صمودنا الوطني احباط الاهداف العدوانية الاسرائيلية».

وطالبت القيادة الفلسطينية «بالمسارعة في تنفيذ خطوات المصالحة الفلسطينية التي جرى الاتفاق عليها في الماضي وازالة جميع العقبات امامها».

ورات ان فشل العدوان الاسرائيلي على قطاع غزة والانجاز التاريخي بحصول دولة فلسطين على مقعدها في الامم المتحدة اديا الى ازالة اي اسباب للخلاف السياسي الفلسطيني ويمكنان من التوصل الى رؤية سياسية فلسطينية موحدة.

ورحبت بتجديد جهود مصر للتقدم نحو المصالحة الوطنية بما سيعزز قدرة الشعب الفلسطيني على التقدم الى الامام وعلى المدى القريب لتحقيق اهدافه العظيمة في انهاء الاحتلال عن كامل اراضيه المحتلة وعودة الشعب وانجاز استقلال دولة فلسطين الكامل والناجز.

«الجهاد الإسلامي» لحكومة الاحتلال: لن نسمح لكم بالاستفراد «بالضفة» والقدس

غزة – «كونا»: حذرت حركة الجهاد الاسلامي في فلسطين امس الاحتلال الاسرائيلي من الاستفراد بالضفة الغربية ومدينة القدس المحتلة.

واوضحت الحركة في بيان لها ان سلطات الاحتلال تواصل حربها وعدوانها المستمر ضد الشعب الفلسطيني وارضه ومقدساته والتي كان آخرها الاعلان عن الشروع ببناء آلاف الوحدات الاستيطانية الجديدة وهدم مسجد «المغفرة» شرق بلدية بطا بقضاء الخليل جنوبي الضفة المحتلة.

وقال البيان ان «هذه السياسات العدوانية تدل على نوايا الاحتلال المستمرة في العدوان والقتل والتوسع على حساب شعبنا وارضنا ومقدساتنا».

وشددت الحركة على ان ما يقوم به كيان الاحتلال من سياسات عدوانية على الارض يستوجب مواجهته والتصدي له ميدانيا بالاساس وعلى كل المستويات من خلال تبني ودعم نهج المقاومة والجهاد.

وقالت ان «العدو واهم اذا ظن ان بمقدوره الاستفراد بالضفة والقدس واي جزء من ارضنا او شعبنا دون ان تتحرك البقية لمواجهته» محذرة من ان هذه السياسات العدوانية ستنقلب في وجهه.

وجددت الحركة قولها ان «وجود الاحتلال فوق ارضنا باطل وبالتالي فلن تفلح كل محاولاته العدوانية وسياساته بالهيمنة على ارضنا وتهجير شعبنا ومصادرة حقوقه». ودعت الشعوب والحكومات العربية والاسلامية الى تحمل مسؤولياتها تجاه سياسات العدوان والتوسع المستعرة في القدس وسائر ارض فلسطين مطالبة باتخاذ المواقف القوية والجدية لمواجهتها والتصدي لها.

غداة هجوم إسلاميين على تظاهرة عمالية

الإضراب يشل تونس

اتهامات متبادلة بين الطرفين حول الواقعة

تونس – «ا. ف. ب»: اجتمع الاتحاد العام التونسي للشغل، وهو النقابة الرئيسية في تونس، امس لاتخاذ قرار بشان الرد على الهجوم الذي تعرض له امس الاول من قبل موالين للاسلاميين وفي حين تتكثف الدعوات الى الاضراب قبل بضعة ايام من الذكرى السنوية الثانية للثورة التونسية.

ولم ينتظر الفرعان الاقليميان للاتحاد العام التونسي للشغل في سيدي بوزيد «وسط غرب» مهد الثورة، وقفصة «جنوب» منطقة «الحوض المنجمي»، قرار الاتحاد في تونس لاقرار اضراب من 24 ساعة اعتبارا من الخميس.

من جهة اخرى، وجه انصار للنقابة دعوة الى الاضراب نهار الامس في تونس للمطالبة باضراب وطني عام.

ويحتج النقابيون على الهجوم الذي كانوا ضحيته بيد ناشطين اسلاميين مفترضين يتهمون بدورهم الاتحاد العام التونسي للشغل بالتسبب بصدامات الاثنين في وسط العاصمة تونس.

واندلعت هذه الازمة الجديدة بعد اقل من ثلاثة ايام على نهاية موجة عنف سابقة عندما تواجه في سليانة «120 كلم جنوب غرب العاصمة تونس» متظاهرون بطالبون بظروف حياتية افضل مع شرطيين خلال اسبوع تقريبا من التظاهرات ما اسفر عن 300 جريح.

واضافة الى التظاهرات الاجتماعية، فقد تكثفت الهجمات التي تنسب الى مجموعات سلفية في الاشهر الاخيرة في تونس التي تستعد لاحياء الذكرى السنوية الثانية للثورة في 17 ديسمبر.

وكان ناشطون مقربون من حركة النهضة الاسلامية قد هاجموا امس الاول تظاهرة للاتحاد العام التونسي للشغل في تونس ما ادى الى وقوع عشرة جرحى.

وتجمع المتظاهرون عصر الثلاثاء امام مقر الاتحاد العام التونسي للشغل وهو اكبر نقابة عمالية في البلاد للاحتفال بالذكرى الستين لاغتيال فرحات حشاد مؤسس هذا الاتحاد، حسب ما نقل مصور لفرانس برس.

واضاف المصور ان الشرطة تدخلت للفصل بين الطرفين الا ان المواجهات اوقعت عشرة جرحى بين المشاركين في تجمع الاتحاد التونسي للشغل حسب ما اعلن الاتحاد نفسه.

واعلنت وزارة الداخلية في بيان ان «عددا من النقابيين تجمعوا الثلاثاء في ساحة محمد علي في ظروف عادية وتجمعت مجموعة اخرى من المواطنين اغلبها من رابطة حماية الثورة وهو ما ادخل جوا من التشنج والتوتر بالمكان تطور الى ملاسنات ومناوشات وتبادل عنف بالحجارة والعصي».

واتهم رئيس الاتحاد حسين عباسي «اعداء الديموقراطية» بافتعال الحادث مضيفا «ارادوا اغتيال الاتحاد العام التونسي للشغل في اليوم الذي كنا نحتفل فيه بذكرى اغتيال مؤسسه حشاد الذي ضحى بنفسه من اجل شعبه وبلاده وليس من اجل الاتحاد».

وكان حشاد الذي يعتبر احد ابرز المناضلين ضد الاستعمار الفرنسي اغتيل في الخامس من ديسمبر 1952 في كمين قرب تونس العاصمة. ولم يتمكن التحقيق من تحديد هوية القتلة الا ان الاتحاد وجه اصابع الاتهام الى الاستعمار الفرنسي.

واتهمت رابطة حماية الثورة الاتحاد بافتعال المواجهات عبر مهاجمة انصارها بـ«الهراوات».

واضافت الرابطة في صفحتها على فيسبوك «كلما كانت هناك تظاهرة لليسار يشتمونا ويشتمون الحكومة والنهضة وهم ليسوا سوى مجرمين محترفين».

من جهتها ندت حركة النهضة بـ«العنف الذي استخدم بحق المتظاهرين» ودعت الى «ضبط النفس».

جانب من تظاهرة أمس الأول لعمال تونس